

## العراق... على حافة الفوضى



«داعش» في العراق



بغداد اليوم

ترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

جاء في موقع Crisis Group:

أدى الاقتحام العاصف الأخير على المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد من قبل المتظاهرين الموالين لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، إلى تفاقم معضلة ضاربة بعمق في الجذور: فالنظام الذي يحكم البلاد منذ عام 2003، هو في أمس الحاجة إلى إصلاح جذري، فالطبقة السياسية الحاكمة تبدو شديدة المقاومة في وجه تحقيق تغيير فعلي. فقد خلقت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، وتمرد بعض السياسيين صيغة قابلة للاشتغال، شلت مؤسسات الدولة، وهددت بإسقاطها. ومن الواضح، في الوقت عينه، أن الوضع الأمني يتردى باستمرار، كما يتضح من خلال سلسلة الهجمات التي تضرب بغداد منذ أيام والتي يتبناها على الدوام تنظيم «داعش» الإرهابي.

ديناميات ثلاث تسيطر على المشهد العام في العراق. تتمثل الأولى في الخلل الذي أصاب النظام السياسي في الصميم منذ عام 2003. والذي صُمم في الظاهر لضمان التمثيل العرقي الطائفي العادل في مؤسسات الدولة؛ ما يسمح - في واقع الأمر - للأحزاب السياسية من تحديد هوياتها العرقية الطائفية بهدف السيطرة عليها. وتتحور الثانية حول الخسارة المتزايدة للثقة الشعبية في هذه الأحزاب والغضب عليها بسبب ضعف أدائها. أما ثالثاً وأخيراً، فهو انقسام القيادة السياسية، وتحديدًا بين القوى السياسية الشيعية الكبرى - حزب الدعوة الإسلامي من جهة، والمجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وجماعة «أحرار الصدر»، التي تعاضد بعضها بسبب الضغط الشعبي والتراجع في أداء النظام.

وكان أن اندلعت الشرارة، عندما ادعى مقتدى الصدر - وهو زعيم شيعي ورجل دين معروف - المطالبة بالسيطرة على الاحتجاجات الواسعة التي حصلت في شباط الماضي. واجه الصدر الغضب الشعبي في المشهد السياسي على نحو فعال، ما خلق مواجهة مزدوجة: بين الشارع والنخبة السياسية من جهة، وبين كتلة «الأحرار» - التي وضعها كراس حرية لحركة الإصلاح - وغيرها من الأحزاب السياسية الشيعية، من جهة ثانية.

تخضع مؤسسات الدولة في الوقت الحالي للشلل؛ ويعود ذلك إلى الضغط الذي تسببه الحركات الاحتجاجية في الشارع الهادفة إلى الإصلاح، والممنوعة من القيام بذلك من قبل الأحزاب الشيعية المنقسمة، كحزب البرلمان الصحية الأولى للمواجهة. وكان رئيس الوزراء جبير العبادي قد عقد اتفاقاً لاستبدال خمسة وزراء، وهي خطوة من شأنها استيعاب مطالب كتلة الأحرار، وتعيين التكنولوجيا، وتجنب الأضرار التي لحقت بباقي الأطراف الأخرى. وقد حققت هذه التسويات نتائج عكسية عندما رفع الإحراق المطالب المناهضة باستبدال الحكومة بكاملها وتحديدًا الرئاسات الثلاث الأولى فيها: رئيس الوزراء، الرئيس ورئيس مجلس النواب. (وبطبيعة الحال، لا يمكن استبدال القادة المنتخبين ولا الرئيس أو رئيس البرلمان، لكن دعوة التيار الصدري للقيام بهذه الخطوة، يؤكد على قدرته الخطائية كما اتهامه للنظام بكامله).

أما الأطراف التي صوتت في البداية للإصلاح الأكثر تواضعاً والمقترح من قبل عبادي، فباتت ترفضه الآن للوقوف على استبدال وزراءها، ومنع اكتمال النصاب القانوني اللازم لعقد اجتماع مجلس النواب. وبما أن التصويت قد أُجّل، فإن الأزمة تحولت مرة أخرى إلى الشارع. عندما أذعن المتظاهرون لمطالب الصدر، واستجابوا لندائه لهم إلى دخول المنطقة الخضراء، مفرّ من المؤسسات الحكومية واقتحام مبنى البرلمان في 30 نيسان الماضي. وبينما تستمر الصراعات بين المحتجين والقادة السياسيين بالتصاعد، يدخل البرلمان مرحلة الموت السريري.

الشارع: متغير جديد وحيوي في السياسة اتخذ تصاعد الاستياء من النخبة الحاكمة أشكالاً تعبيرية مختلفة. وكان أبرز ما تظهريه: احتجاجات الشوارع. وعلى

وجه الخصوص. كما أن الضغط الخارجي قد يكون عاملاً رئيسياً في تحديد تحولات السلطة داخل القيادات الحزبية. فانهيار النظام عام 2003، شكّل تحدياً للاميريين كما للإيرانيين. وبعد الأزمة الحالية، قد تتوقع كلا من الولايات المتحدة وإيران في الزاوية نفسها نفسها بسبب مصلحتها المشتركة في عدم انهيار البلاد. وعلى مدى القرن الماضي، تنافست الولايات المتحدة مع الحرس الثوري الإيراني في العراق ضمن إطار مشترك وفعال للأحزاب والمؤسسات. والآن، ومع بداية انهيار النظام الحالي، فإن التحدي المطروح أمام الأميركيين والإيرانيين، يكمن في إيجاد شركاء ملائمين للمساعدة في حماية نفوذهم وإبرازهم. إنه ذلك الضغط الخارجي الذي قد يؤدي إلى عقد اتفاقيات محلية جديدة وتحولات للسلطة بين قيادات الطرفين، وبالتالي، وربما بشكل كبير إعادة تشكيل النظام السياسي الذي استحدث عام 2003.

### تشنجات أم حلول؟

محميا، يبرز التحدي الأكبر في كيفية إدارة توقعات الشارع. فقد نجح الصدر في استنارة المحتجين، ومنع الآخرين فرصة التوصل إلى اتفاق يرضيهم. وإذا ما استمرّ الأحرار برفع حصصهم في كسب المزيد من النفوذ، سيتمكن البرلمان - بسهولة - من تحقيق النصاب القانوني وعقد التصويت على تغيير الحكومة. وسيعمل الصدريون - على الأرجح - على تعزيز مراكزهم بوصفهم قادة الشوارع خارج المنطقة الخضراء، وقد تستجيب الأحزاب السياسية لمطالبهم من داخل المنطقة الخضراء بالعمل على عرقلة التغيير، والتكتم عليها من إدارة مؤسسات الدولة. إن اقتحام البرلمان والدعوة إلى إقالة الرؤساء الثلاثة سيدفع إلى الفراغ، لتتمكن الأحزاب والمليشيات التابعة لها - ببساطة - من تقاسم سلطات ومقررات الدولة إحداهما ضد الأخرى.

وبطبيعة الحال، سوف تشكل العلاقات الأميركية-الإيرانية، عاملاً رئيساً في المعادلة. وأثناء هذه المرحلة، قد يفرض الضغط من قبل واشنطن وهيران على الأحزاب السياسية قيوداً لازمة للحفاظ على وحدة البلاد. فكل الطرفين لديهما مصلحة مشتركة في الحفاظ على النهج الحالي مستمراً، غير أن هذا يتطلب الدخول في لعبة المساومة يوماً بعد يوم لتغيير ميزان القوى داخل الأحزاب السياسية العراقية. وسيكون على الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تحويل مقارباتهما بعيداً من دعم أحزاب بعينها محتشدة ضد بعضها البعض من أجل إدارة الأزمة من خلال تقسيم العمل، حيث تسعى كل واحدة إلى استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية لوضع قيود على الأطراف العراقية اللاعية الأخرى. وفي ظل هذا المناخ الإقليمي المتقلب، سيكون من الخطر بمكان، أن تدعم إيران إلى دفع العراق إلى شفير الهاوية في محاولة منها للضغط على الولايات المتحدة الأميركية لتقديم تنازلات هنا أو هناك على الخطوط الأمامية أو الإقليمية الأخرى. هذه لعبة سياسية خطيرة يمكن أن تضع عبئاً أكبر على الإطار المؤسساتي للبلاد.

إن نظام عام 2003 لم يعد يعمل كما كان، كذلك أصبح من الصعب جداً إصلاحه. إن أي تغيير مفاجئ قد يولد المزيد من عدم الاستقرار الناجم عن القيادة، أو أي ضعف أو استبعاد لمؤسسات الدولة. فلا يمكننا أن نتوقع أن يكون عبادي قادراً على كسر الاعتماد المتبادل بين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة. وفي أحسن الأحوال، فإن الولايات المتحدة وإيران قادرتان على التنسيق للعمل على إدارة الأزمة، والعمل على أن يستفيد منها رئيس الوزراء لاتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوة التي سوف تحوي الشارع، ومنع ميزان القوى داخل الأحزاب الشيعية. سواء داخل الكتلة الشيعية أو داخل حزب الدعوة من التحول ضد. وبعبارة أخرى، سيضطر إلى السير والتقلد على رؤوس الأصابع للنجاة في إدارة الشوارع، محافظاً على التوازن الحالي القائم بين القوى، ومانعاً الإطار المؤسساتي بكامله من الانهيار.



المالكي



الصدر



العبادي

ومع احتمال حدوث مواجهات مفاجئة مع الأحرار، قد لا ترغب بعض الأطراف الشيعية الأخرى، في تحقيق أي من هذه الإصلاحات المراد تنفيذها بسرعة، لأن هذا من شأنه تعزيز قوة الصدريين، خصوصاً أنهم تحالفوا مع بعض الفصائل السنية والكتلة الكردية. التي لن تخاطر في فقدان حصتها من الوزارة. بهدف منع انعقاد أو اكتمال أي نصاب برلماني.

### تحولات السلطة في الأعلى

قد تنتج هذه الإصلاحات تحولات للسلطة داخل الأحزاب، أكثر من تلك التي قد تحصل على صعيد الأليات الديمقراطية الأخرى مثل التغييرات التشريعية أو الانتخابيات. وقد يحدث التجديد في القيادة تدريجياً حيث تناور الأحزاب السياسية بهدف الصمود في وجه الضغوط في الشارع، أو بسبب التداخلات السياسية من قبل الولايات المتحدة وإيران، التي قد تصب في مصلحة بعض الشخصيات وتجريد البعض الآخر من صلاحياته.

وعلى الرغم من أن تعديلاً كهذا يقوّه مجلس الوزراء، فإنه لن يحد من سيطرة الأحزاب في العراق، غير أنها قد تشكل خطوة أساسية في تغيير ميزان القوى بين وداخل الأحزاب الشيعية. ففي أحدث تعديل وزاري، استبدل الصدريون ثلاثة وزراء مع التكنولوجيا، حيث من المرجح العمل على تعزيز قاعدة وسلطة الأحرار من خلال التعيينات التي يمكن أن تؤثر في وزاراتهم. وعلاوة على ذلك، فإن تغيير الوزير يعتبر أقل أهمية من ما قد يحدث للرتبة والمفاتيح الشخصية للأحزاب الأخرى.

كذلك، يتصاعد التناحر داخل حزب الدعوة الموالي لعبادي، فقد حاول عبادي استخدام تعديل وزاري للدخول في شراكة مع مجموعات أخرى. كما فعل حين عقد الاتفاق مع الأحرار لاستبدال خمسة وزراء. وتقويض سلطة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وحلفائه. فكلما نجح عبادي في استبدال الوزراء، تأكلت سلطة المالكي المرة تلو الأخرى. فالمالكي يشغل حالياً منصب أمين عام حزب الدعوة، ويسعى من خلال الأحزاب المعارضة - إلى إجراء تعديل ثانٍ لمنع تصويت البرلمان، ما سيؤدي من ضعف رئيس الوزراء مع الحفاظ على الحزب تحت سيطرته.

وإذا ما كان عبادي ماهراً في المناورة السياسية، فقد يستفيد من الدعم الدولي والإقليمي لإبرام سلسلة من الاتفاقيات المؤقتة مع الفصائل الكردية والسنية، تماماً كما فعل مع التيار الصدري. وليس من المرجح إصلاح نظام المحاصصة في المدى المنظور، بل العمل على تقوية موقعه وجها لوجه مع الأحزاب الشيعية الأخرى، داخل بلاده على

في مؤسسات الدولة خلال فترة الاحتلال العسكري بين عامي 2003 و 2011. هذا، وقدم قادة هذه الأحزاب طلبات تعيين وزراء لهم في السلطة لشغل مناصب رفيعة المستوى مع أتباعهم وكذلك لشغل وظائف أخرى داخل وزاراتهم. ولم يكتفوا بوضع كوكبة من الكوادر الحزبية في الأدوار الرئيسية لصنع القرار في مؤسسات الدولة، بل قاموا بتخطي النقص الحاصل في الدعم الشعبي عن طريق الاستخدام الفعال لرواتب الدولة بهدف شراء ولاء الناس. لذا، لم يعد مستغرباً الحديث عن مقاومة قادة الأحزاب الرئيسية للإصلاحات التي من شأنها تعريض نظام المحسوبية - الذي يُكسبها قوتها - للخطر.

غير أن الطريقة التي عملت فيها الأطراف السياسية على تجديد السياسة العراقية، جعلتها تتحور حول الشخصيات المألوفة نفسها، فضلاً عن تعقيد الجهود الرامية لتجديد الطبقة السياسية. فلا يذ للسياسيين الشباب من انتحاج خطى أولئك الذين سبقوهم، وحتى عند رغبتهم في تحدي الحرس القديم، سيطلون معتمدين على شبكات المحسوبية الخاصة بأسلافهم، إما لكسب النفوذ أو يدافع من منطلق النظام لبناء شبكاتهم الخاصة في مؤسسات الدولة.

لكننا نفعّل الصواب عندما نعدم إلى فصل بعض قادة الأحزاب عن مؤسسات الدولة، لأن هذا من شأنه أن يسهل مؤسسات الدولة من حيث المبدأ، فضلاً عن تشجيع الشخصيات السياسية إلى إعادة استثمار قوتهم في العمل على تحديثهم، فعلى سبيل المثال، ويعد استبدال المالكي عام 2014، تحلّى هذا الأخير عن شبكته المالية والأمنية الحكومية، وما لبث أن أعاد استثمارها تدريجياً بهدف تحدي عبادي وإضعافه.

وما يزيد الأمور تعقيداً، هو أن طلب الإصلاح يسهم في زيادة الصراع على القوة والذي يندبى داخل الكتلة السياسية الشيعية، والتحالف الوطني. فجميع الأحزاب المكونة لها، تهدف إلى إضعاف عبادي من أجل التوصل إلى عقد اتفاق يعطيهم القدرة على التأثير في اختيار أعضاء مجلس الوزراء أو تأمين مصالحهم. وفي مناشدة للمشاعر المناهضة لمؤسسات الدولة في الشارع، يأمل الصدر في تعزيز موقفه داخل هذه المؤسسات. أما في الوقت الحالي، فإن كتلة الأحرار، رفعت الرهان من خلال تحويل الدعوات لإصلاح النظام إلى مطالب لتفكيكها. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في السماح للكتلة بالإبقاء على تحركات الشارع إلى جانبها، بل ومنحها دفعا ونفوذاً للتوصل إلى اتفاق مع عبادي في أول تعديل وزاري مرتقب. غير أنها خلقت - في الوقت عينه - مشكلات كبيرة في إمكانية التوصل إلى اتفاقيات شيعية ذات مستويات أعلى.



...والبرلمان



الحكومة العراقية